

# سوق الأوراق المالية

## 1- تعريف سوق الأوراق المالية

- هي سوق منظمة تنعقد في مكان معين وفي أوقات دورية بين متعاملين في بيع وشراء مختلف الأوراق المالية التي تصدرها الشركات والدول. (شمعون شمعون، ص7)
- هي سوق التعامل بالأوراق المالية بيعا وشراء، أو هي سوق الأوراق المالية بكافة أنواعها وأشكالها. (مروان عطون ص216)

## 2- وظائف بورصة القيم المنقولة:

تؤدي بورصة القيم المنقولة عددا من الوظائف نعدد بعضها في :

- أ\_ التعامل في الأوراق المالية: إن أول وظيفة لبورصة القيم المنقولة، هي السماح ببيع وشراء الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى، كما أنها تحقق السعر الحقيقي لتلك الأوراق.
- ب\_ استثمار رؤوس الأموال : و يمتاز الاستثمار في بورصة القيم المنقولة بمرونة التعامل وسهولة البيع والشراء مقارنة بصعوبة الاستثمار عند شراء الأراضي الزراعية أو العقارات، فضلا عن ذلك بإمكان أي فرد الاستثمار في هذه البورصة بمبلغ صغيرا أم كبيرا، وتوسيع استثماراته ومن ثم تشتيت الخطر.
- ج\_ تشجيع الادخار وتجميع الأموال: من المعلوم أن المدخر لاستبدال نقوده بسلع أو خدمات لإشباع رغبة عاجلة، إنما ليستفيد بها في سد حاجة للمستقبل وهناك وسائل متعددة لتشجيع الادخار منها:

● الإعفاءات الضريبية .

● تشجيع إنشاء مؤسسات الادخار والتوفير .

● نشر الوعي الادخاري بين المواطنين و توجيههم نحو بورصة القيم المنقولة .

د- توجيه الاستثمار فعندما يقل سعر الفائدة بالبنوك عن الفائدة التي توفرها الأوراق المالية سحب الجمهور ودائعه من البنوك و تحويل رؤوس الأموال على أثر ذلك إلى بورصة القيم المنقولة و العكس بالعكس صحيح .

و- خلق رؤوس أموال جديدة : عندما يضع المستثمر أوراقه لدى البنوك يمكنه الاقتراض بضمانها، لغرض شراء أوراق جديدة ، وذلك نظير فائدة تقل عن الفائدة التي تغلها الأوراق المالية .

هـ - ضمان سيولة أموال المستثمرين: إذ أن هذه البورصة هي المكان الوحيد للتخلص من الأسهم واسترداد قيمتها الاسمية.

### 3- تصنيف أسواق الأوراق المالية

تصنف سوق الأوراق المالية حسب عدة معايير منها:

#### 1-2- تصنيفها حسب فترات التعاقد

تقسم أسواق الأوراق المالية حسب هذا التصنيف إلى:

أ- الأسواق العاجلة (الأسواق الحاضرة): وهي الأسواق التي يتم فيها عرض وتداول

وتسجيل الأدوات المالية المختلفة وتتعقد فيها

الصفقات لتنفيذ بشكل فوري.

وتتميز العمليات العاجلة بأنها تتم فوراً إذ يجري دفع الثمن واستلام الأوراق المالية موضوع الصفقة حالاً أو خلال فترة وجيزة جداً، ويجب أن تتضمن أوامر البورصة في العمليات العاجلة العناصر التي من شأنها أن تعين بكل وضوح الصفقة كبيان نوع وصفة الورقة المالية، الكمية المطلوبة أو المعروضة، السعر الذي يرغب المتعامل في البورصة أن ينفذ أوامره بموجبها يجب على البائعين في العمليات العاجلة أن تكون الأوراق المالية موضوع الصفقة بحوزتهم يسلمونها إلى السماسرة المكلفين بتنفيذ الأوامر في البورصة.

ب- الأسواق الآجلة (أسواق المشتقات المالية): هي الأسواق التي يتم التعامل فيها، بين البائع

والمشتري بالاتفاق على تسليم سلعة أو أصل (ورقة مالية) في تاريخ لاحق على أن يدفع

المشتري الثمن عند التسليم.

وتتميز العمليات الآجلة بأن دفع الثمن وتسليم الأوراق المالية لا يتم لدى عقد الصفقة بل بعد فترة محددة، مسبقاً تدعى موعد التصفية وتجري هذه عادة في كل شهر مرة، وذلك قبل آخر جلسة من جلسات البورصة، حيث تسوى الصفقات نهائياً بين المتعاملين في بورصة القيم المنقولة بياعاً وشراءً ويتم دفع الثمن وتسليم الأوراق المالية فعلياً خلال عدة أيام من تاريخ التصفية، ولما كان دفع الثمن وتسليم الأوراق المالية في العمليات الآجلة يتم بعد

فترة يختلف بدؤها حسب الاتفاق المعقود بين الطرفين، فإن أنظمة البورصة اشترطت على المتعاملين في العمليات الآجلة تقديم تأمين مالي حتى إبرام الصفقة نهائياً بشكل لا يلحق الضرر بأحد المتعاقدين ويدعى هذا التأمين بالتغطية .

2-2- تصنيفها حسب أولية الإصدار : يمكن تصنيف الأسواق المالية الحاضرة (الحالية) من

حيث أولية الإصدار إلى:

#### أ- السوق الأولية:

هي السوق التي يتم من خلالها إصدار الأوراق المالية، حيث يتم بيع الأسهم والسندات للمستثمرين في مقابل نقدي تذهب حصيلته إلى الجهات والشركات المصدرة لهذه الأوراق، حيث أنها تنشأ فيها علاقة مباشرة بين مصدر الورقة المالية والمكتب الأول فيها أو بين المقرض والمقترض فهي سوق تجمع فيها المدخرات الخاصة لتحويلها إلى استثمارات جديدة. أي تترجم العلاقة في هذه السوق عن طريق خلق أوراق والتزامات مالية لم تكن قائمة أو متداولة. ويتم الإصدار في هذا السوق إما عن طريق:

- الاكتتاب العام: وهو الاكتتاب لأول مرة من قبل شركات تحت التأسيس، أو من قبل

شركات قائمة بالفعل بغرض زيادة مواردها المالية

- الاكتتاب المغلق: وهو اكتتاب يقتصر على مؤسسي الشركة فقط ويمثل زيادة في رأس

المال لشركات قائمة بالفعل.

ب- السوق الثانوية: تعد السوق الأولية الخطوة الأولى للنشاط المالي للورقة، إذ أن التوقف

عند هذه السوق يفقد الورقة المالية مرونة تسليها الأمر الذي يستدعي وجود أسواق أخرى

محفزة ومنشطة لحركة تداول الإصدارات الجديدة ، إذ تعد السوق الثانوية الصورة الأخرى لسوق رأس المال التي توفر مهمة المرونة والاستمرارية للورقة المالية.

وهي سوق التداول أو السوق الحقيقية التي تحمل مفهوم السوق والتي تتحدد فيها قيم أدوات الاستثمار المختلفة، وهي تشكل العمود الفقري لأي استثمار بل هي دورة المتجددة واللازمة لضمان استمرار حياة السوق. ونلاحظ أن كلا من السوق الأولية والسوق الثانوية يؤثر أحدهما على الآخر ، فإذا كانت هناك سوق ثانوية نشطة يتم فيها تداول الأوراق المالية بكفاءة ويسر فإن هذا يشجع المستثمرين على ارتياد سوق الإصدار، ذلك أنهم يطمئنون إلى إمكانية تحقيق السيولة والسعر العادل لما اكتتبوا فيه من الأوراق المالية وفي الجانب المقابل من سوق الإصدار فإن الإقبال على تأسيس شركات المساهمة والاكتتاب فيها من شأنه أن يضي تنوعا كبيرا في إضفاء السعر العادل والسيولة للأوراق المقيدة فيه.

3-2- تصنيفها حسب صيغة تنظيمها: وتصنف السوق الثانوية طبقا لصيغة تنظيمها إلى سوق

منظمة وأخرى غير منظمة:

#### أ- الأسواق المنظمة:

وهي البورصات التي تخضع للقوانين والقواعد التي تضعها الجهات الرقابية وتناول فيها عادة الأوراق المالية المسجلة والتي تتحدد أسعارها من خلال المزاد، لأن التعامل يجري في مكان مادي محدد.

وعليه فهي السوق التي يتداول فيها الأوراق المالية المدرجة بمواعيد دورية طبقا لقواعد وإجراءات تحددها لجنة السوق، ويطلق عليها السوق المنظمة وسوق المزاد والسوق الرسمية، وتتداول فيها الأوراق المسجلة في السوق، مع ملاحظة أن هناك شروطا لتسجيل الأسهم في البورصة.

و منه يمكن القول أن السوق المنظمة هي مكان اجتماع تجري فيه المعاملات في وقت محدد من قبل، و معلن عنها بالقيم المنقولة وذلك عن طريق السماسرة المحترفين المؤهلين.

#### ب- الأسواق غير المنظمة:

هي أسواق عرفية ليس لها إطار مؤسساتي أو هيكل تنظيمي محدد وتمثل بيوت السمسرة والوسطاء والمؤسسات المالية المنتشرة جغرافيا في حدود السوق ويتداول بها الأوراق غير المدرجة في السوق المنظمة وتشكل عملية التفاوض بين البائع والمشتري أساس آلية التسعير. ويطلق عليها السوق غير الرسمية، السوق الموازية، السوق غير القارة، ويتم الاتصال بين المتعاملين وعقد الصفقات من خلال شبكة كبيرة من أجهزة الاتصال السريعة كالخطوط الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة، التي تربط بين المتعاملون.

#### 4-2- تصنيف سوق الأوراق الثانوية غير المنظمة : تصنف السوق الثانوية غير المنظمة إلى

صنفين هما:

أ- السوق الثالثة: تمثل هذه السوق قطاعا من السوق غير المنظمة، وتتكون من بيوت السماسرة من غير الأعضاء المسجلين في السوق المنتظمة، وتبرز الحاجة للتعامل في السوق الثالثة بسبب وجود العديد من المؤسسات التي تقوم باستثمارات مالية كبيرة في السوق، كصناديق الضمان وصناديق التقاعد والأموال التي تديرها البنوك نيابة عن عملائها في حين لا تحصل على ميزات عند تعاملها في السوق المنظمة كالخصم مثلا والذي يفترض حصولها عليها مقابل حجم الاستثمارات المالية الكبيرة التي تقوم بها، لأن أنظمة السوق المنظمة لا تسمح بالتمييز بين متعامل وآخر وعدم إعطاء أفضلية لمعامل دون آخر، ولذلك تتجه مثل هذه المؤسسات إلى السوق الثالثة غير المنظمة من أجل التفاوض للحصول على أكبر قدر ممكن من الخصم.

## ب- السوق الرابع:

هي السوق التعامل المباشر بين الشركات الكبيرة مصدرة للأوراق المالية و بين أغنياء المستثمرين دون الحاجة إلى السماسرة أو تجار الأوراق المالية ويتم التعامل بسرعة و بتكلفة بسيطة من خلال شبكة اتصالات إلكترونية، ويتم اللقاء بين البائعين و المستثمرين من خلال وسيط يعمل لإتمام الصفقة، يساعده في ذلك شبكة قوية من التليفونات أو عن طريق الحاسوب. هذا ولا يحتفظ الوسيط بمخزون الأوراق المالية المتعامل فيها و من ثم لا توجد أي مخاطرة.



#### 4- شروط إنشاء البورصة

إن توفر شروط معينة كفيل بإنعاش البورصة إذا كانت قائمة ومتواجدة، أو قيامها على أسس سليمة إذا كانت جديدة وهذه الشروط هي :

1- مناخ استثماري مستقر: يحرص على التفاعل الانتعاشي و الرواجي و يتيح لقوى الفعل والاستثمار أن تشارك و أن تعمل من خلال الشراكة على زيادة و تنمية و توسيع و تجديد رقعة الاستثمار. و إحداث هذا المناخ الاستثماري يتطلب إحداث انتعاش مستمر من خلال الضخ النقدي المتفاعل و المتوازن حركيا و إنمائيا من خلال تدوير رؤوس الأموال فرديا و جماعيا لمحافظ الأوراق المالية لكل من الدولة باعتبارها مستثمر فعال قوي و لصناديق الاستثمار باعتبارها مستثمر جماعي واعي و مدرك ، و للمستثمر الفرد باعتباره مقتنصا للفرص و منتزعا لها و من هنا تحرص الدولة على توفير الآتي :

- أوضاع اقتصادية قائمة على الحركة الإنمائية و على تأكيد اتجاه الاقتصاد وإستهدافه للانتعاش والرواج و عدم اتجاهه للانكماش الركود و إذا ما حدثت أوضاع انكماشية أو ركودية ، فإنها تحارب و لا يسمح باستمرارها.

- بيئة سياسية و اعية و مدركة للتأثير السلبي أو الإيجابي للقرار السياسي على الاتجاهات المستقبلية التي تحتاج إلى الاستقرار السياسي .

- أوضاع اجتماعية مستقرة و حراك اجتماعي قائم على الوعي الإدراكي بأهمية أن يتم التغيير بهدوء و في إطار النظم و النسيج الاجتماعي و هيكل القيم و العادات والتقاليد المعمول بها .

- بيئة ثقافية دافعة لمزيد من الاستثمار و الادخار و التعامل في البورصات باعتبارها وسائل آمنة و فعالة.

2- هيكل متكامل من المؤسسات و المنظمات الفاعلة و المتفاعلة في البورصة: يتضمن أربعة

(04) أنواع من المؤسسات القادرة على صناعة الأسواق وهي :

- هيكل متكامل من البنوك التجارية و الاستثمارية و بيوت الائتمان.

- مؤسسات و شركات للخدمات المالية و التمويلية و بصفة خاصة لأعمال السماسرة و إدارة محافظ الأوراق المالية .

- شركات ترويج للمشروعات الحديثة و الإعداد لعمليات إصدار الأسهم و السندات و الأوراق المالية المختلفة الأخرى .

- صناديق استثمار متنوعة و متعددة تعمل بمثابة أدوات استقرار و توازن و تحريك للتعامل في البورصة.

3- نظام إعلامي شديد الفاعلية و التأثير: يعمل على إعادة تكوين و رسم و صناعة رأي مستنير

مؤيد و مدعم لنمو معاملات البورصة ، بل و محفز و محرض على مشاركة الأفراد في الاستثمار في الأوراق المالية و المضاربة عليها .

4- أدوات مالية كافية متنوعة و متعددة تقليدية و مستحدثة: تشمل كل ما هو قادر على

إشباع احتياجات و رغبات كافة المتعاملين في البورصة و ليس فئة واحدة منها و تشمل معها الأسهم ، السندات ، الخيارات و عقود المستقبل و كافة الأوراق المالية الباقية .

5- معاهدة و جامعات و مدارس عليا و متوسطة متخصصة و مراكز تدريب: تسهم في إعداد و

تنشئة جيل من الخبراء و الفنيين في التعامل في البورصات و في تكوين و تشغيل و إدارة محافظ الأوراق المالية و استخدام الأساليب الفنية المتقدمة التي يتطلبها التعامل في أسواق

المال الدولية و المحلية .

6- شبكة معلومات و اتصالات و نظم معلومات مبنية على قواعد بيانات: تستطيع تزويد المحللين و المستثمرين بالبيانات و المعلومات اللازمة بشكل فوري من خلال شبكة اتصالات متقدمة تكنولوجيا .

#### 4- المتدخلون في البورصة.

إن وجود عدد كبير من الأطراف المشاركة في البورصة شرط ضروري لإعطاء الحيوية و الديناميكية اللازمين حتى تصبح أداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية في كافة المجالات ، و بإمكاننا وضع هؤلاء الأطراف في مجموعات ثلاث 03 هي:

#### 4-1- طالبوا رؤوس الأموال :

وهم الذين يعانون أو هم بحاجة لتمويلات لتنفيذ مشاريعهم و استثماراتهم و توسيعها، و يمكن حصر فئة طالبوا رؤوس الأموال كما يلي :

#### ◀ الدولة و إداراتها :

فقد لا تحصل الدولة على الموارد الكافية لتغطية نفقاتها المجسدة في الميزانية العامة و المتأتية أساسا من الاقتطاعات الإجبارية ( الضرائب و الرسوم ) و في هذه الحالة تلجأ إلى السوق المالي لطلب قروض من أشخاص معنوية أو طبيعية أو كلاهما من خلال ما يسمى بسندات القرض العام ( سندات الخزينة العمومية ) لتغطية هذا العجز.

#### ◀ القطاع الخاص:

تحتاج المؤسسات إلى رؤوس أموال كبيرة في بداية نشاطها أو خلاله لمواجهة الزيادة في نفقاتها أو لغرض القيام بمشاريع و برامج استثمارية جديدة أو توسعية ، لذلك و إذا لم تنجح في الحصول على مساهمات جديدة من المساهمين الأوائل ، فبإمكانها التوجه نحو السوق المالي و إصدار أوراق مالية جديدة للحصول على التمويلات المطلوبة .

## ◀ البنوك و المؤسسات غير المصرفية :

هؤلاء كذلك من طالبي رؤوس الأموال و دورهم جد خاص و ذلك أنه إذا كان جزء من رؤوس الأموال من قبل هذه الفئة من المتدخلين لغرض تطوير أجهزتها الخاصة فإن الجزء الأكبر يخصص لتلبية احتياجات الدولة و مؤسسات القطاع العام و الخاص على السواء و بسبب خبرة هذا النوع من المتدخلين في الوساطة المالية فإنهم بلا شك أكثر معرفة بالاحتياجات الحقيقية للاقتصاد الوطني.

## 4-2- عارضوا رؤوس الأموال:

وهم الذين يمتلكون فوائض مالية سواء كانت مدخرة أو مكتنزة ، فبواسطتها يتدخلون في البورصة قصد الاستفادة من الأرباح التي تعود عليهم من خلال استثمارها في الأوراق المالية الصادرة عن المجموعة التي تعاني من العجز و يمكننا حصر هذه الفئة من المتدخلين في النقاط التالية :

## ◀ العائلات:

و تعتبر من بين المدخرين الاعتياديين و من أكبر المتعاملين في الوراق المالية المتداولة في البورصة ، نظرا للحجم الهائل من السيولة النقدية التي بحوزتهم .

## ◀ المستثمرون :

و يتجلى دورهم في الحياة الاقتصادية في عملية تجميع المدخرات الآتية من مختلف القطاعات في الدولة و توظيفها في شكل أوراق مالية ، و يعتبرون كذلك من أكبر المالكين للسيولة ، و من أهم المتدخلين في البورصة و نجد منهم:

- شركات التأمين :تملك شركات التأمين المبالغ المودعة لديها من قبل الجمهور

للتأمين على حياتهم و ممتلكاتهم من الأضرار التي يمكن أن تلحق بهم و حتى لا تبقى هذه المبالغ

جامدة تستخدمها هذه الشركات في شراء الأدوات و الأوراق المالية التي يجري التعامل بها في البورصة .

- صناديق التقاعد: إن المبالغ المجمعة في هذه الصناديق و المتحصل عليها من الأفراد العاملين في المجتمع توظف في البورصة بنفس الأسلوب السابق الذكر.

- هيئات التوظيف الجماعي للأوراق المالية : يمكن للمستثمرين أن يتدخلوا بطريقة غير مباشرة باستعمال نظام التوظيف الجماعي للأوراق المالية، حيث يقوم الأفراد ممن لا يتقنون التعامل في البورصة بتسليم مدخراتهم و أموالهم لهذه الهيئات حتى تقوم بتوظيفها في البورصة والحصول على عوائد لكلا الطرفين وتنقسم هذه الهيئات إلى صنفين :

➔ شركة الاستثمار في الرأس مال المتغير ( SICAV ) .

➔ الصندوق الجماعي للتوظيف ( FCP ) .

و يتم تسيير هذه المنظمات و الهيئات من طرف أخصائيين ينتمون إلى المؤسسات المالية المصرفية و غير المصرفية و يتم تأسيسها انطلاقا من رؤوس الأموال المقدم من قبل المكتبين.

◀ البنوك :

نظرا لخبراتها الكبيرة في المعاملات المالية فإنها تعد من أهم المتعاملين في البورصة إذ يمكنها أن تتدخل للعمل لحسابها الخاص بشراء الأوراق المالية وبيعها كما يمكن لها تسيير المحافظ المالية للغير مقابل عمولات، وفي هذه الحالة تعتبر كوسيط في عمليات البورصة، هذا بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها المؤسسات القطاعين العام والخاص على مستوى السوق الأولى، تطرح الأوراق المالية الصادرة عن مؤسسة ما للاكتتاب العام من قبل الجمهور أول مرة.

◀ متعاملون آخرون :

ونجد في هذه الفئة من المتعاملين الجمعيات ذات الطابع غير التجاري (الجمعيات الثقافية، العلمية، الرياضية).

#### 3-4- الهيئات المنظمة للبورصة:

وهي الهيئات التي يقع على عاتقها من تنظيم العلاقات بين طالبي و عارضي رؤوس الأموال لضمان سلامتها ونزاهتها وتتكون هذه الهيئات عادة من:

◀ لجنة البورصة : وتقوم بالعديد من المهام منها :

- العمل على حسن سير النشاط في البورصة باتخاذ ما يتطلبه الأمر من إجراءات.
- العمل كسلطة تأديبية على جمع أعضاء البورصة وفقا للقواعد التي نص عليها القانون.

ومن هنا فإن لجنة البورصة تمثل إحدى التنظيمات الرئيسية شديدة الأهمية ليس فقط الإدارة البورصة ولكن أيضا للإشراف على حسن سير العمل بها وعلى حسن قيامها بنشاطها وتضم هذه اللجنة في هياكلها:

- مكتب لجنة البورصة : حتى تقوم لجنة البورصة بعملها تحتاج إلى مكتب يباشر مهام السكرتارية وتنظيم أعمال اللجنة وتحديد جداول اجتماعاتها وطرح الموضوعات التي تتناولها والإشراف على النواحي المالية الخاصة باللجنة.

- اللجان الفرعية : يحق للجن البورصة تشكيل لجان فرعية بقدر ما يستلزمه و يحتاج إليه العمل والنشاط في البورصة، حيث تشكل لجنة البورصة في أول جلسة تعقدها بعد كل انتخاب سنوي هذه اللجان الفرعية.

وتقوم هذه اللجان بمساعدة لجنة البورصة في المسائل المختلفة و التي تتطلب دراسات وأبحاث خاصة لضمان حسن سير العمل والنشاط في البورصة وفقا لاختصاص كل لجنة فرعية ويقوم كل لجنة فرعية بتقديم تقريرا عن أعمالها إلى لجنة البورصة .

◀ **الجمعية العامة:** وهي أهم وأخطر التنظيمات على وجه الإطلاق والتي من خلال جلساتها وقراراتها يتشكل ويتحدد شكل البورصة واتجاهاتها وملامحها العامة. وتتكون الجمعية العامة للبورصة من جميع الأعضاء المنظمين البورصة سواء كانوا عاملين أو منظمين و تعقد اجتماعاتها سنويا . وتختص الجمعية العامة بالتصديق على الميزانية المقدمة إليها، وعلى حساب الإيرادات والمصروفات وإبداء الرغبات في جميع المسائل التي تهم الأعضاء و تتعلق بالبورصة .

◀ **هيئة التحكيم وفض النزاعات:** تحال إليها النزاعات التي تحدث بين أعضاء البورصة ويقوم التحكيم بدور هام في الحفاظ على العلاقات بين أفراد النزاع وفي الوقت ذاته يحقق لهم السرعة في الفصل في الخلاف و الحفاظ على أسرارهم .

◀ **مجلس التأديب :** و هو المجلس الذي تحال إليه المخالفات التي تقع في البورصة ويتم تعيين هذا المجلس من قبل لجنة البورصة سنويا . ويختص مجلس التأديب بالفصل فيما وقع من مخالفات لأحكام قوانين البورصة ولوائحها وكذلك جميع المسائل التي تخص حسن تسير العمل والنظام في البورصة وذلك من تلقاء نفسه أو بناء على شكاوي ذوي الشأن أو استجابة لطلب لجنة البورصة أو مندوب الحكومة .

◀ **مندوب الحكومة:** تعين الوزارة المختصة مندوبا أو أكثر للحكومة لدى البورصة ، تكون مهمته مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح، ويتعين حضور مندوب الحكومة كافة اجتماعات الجمعيات العامة ولجنة البورصة ومجلس التأديب وهيئة التحكيم واللجان الفرعية المختلفة وإلا كانت باطلة. ولمندوب الحكومة حق الاعتراض على جميع قرارات الجمعيات العامة ولجنة البورصة ولجانها الفرعية إذا ما صدرت هذه القرارات مخالفة للقوانين أو اللوائح الخاصة بالبورصة ومعارضة للمصالح العام .

◀ السّمسرة: (سّمسرة الأوراق المالية): لا يجوز التعامل في البورصة إلا من

خلال سّمسرة الأوراق المالية، ومهنة السّمسرة مهنة قانونية قائمة بذاتها وهي حرفة يحترفها خبراء، اختبارهم وتسجيلهم و منحهم إجارة و حق التعامل في البورصة و يعتبر السّمسار من أحد العناصر التي بدونها لا يتم التعامل في البورصة ليس فقط تكونه الوسيط الذي تتم به المعاملات ولكن أيضا لما يقوم من خدمات ومنها :

\_ تقديم النصيحة و المشورة و إبداء الرأي . \_ بيع وشراء الأوراق المالية لفائدة

عملائه . \_ الإبلاغ عن الأسعار وتقلباتها .